

المجتمع المدني والمجتمع السياسي

روجيه سو * / مراجعة : عفيف عثمان

ثمة اتفاق بين الباحثين على أن السياسة تعاني أزمة، تبدت ملامحها بحسب البعض في قلة اهتمام الناس بها والتمنع عن التصويت وتضاؤل مصداقية النخب السياسية وغياب حس المواطنة والفردية الشديدة. بيد أن الكاتب على إقراره بهذه العوارض يذهب في التشخيص وجهة أخرى: أزمة السياسة ومحنة الديموقراطية نجمتا عن التطلب الديموقراطي داخل المجتمع المدني والتي لم تعرف المؤسسات السياسية الحالية استجابته. الأمر الذي قد يرسم ملامح نظام سياسي غير مسبوق يلعب فيه المجتمع المدني الدور الأول، بمثابة عودة لأسس الديموقراطية نفسها.

تعاني الدائرة السياسية وفق الباحث من الضعف المتزايد للوظائف الرئيسية التي تمارسها وخصوصاً السلطة والخطاب والتمثيل والشرعية. فالعولمة والأقلمة تتحدى مكانة الدولة، الأمة، ذلك المحل الأساسي للشرعية السياسية والتي تشكلت في داخلها هوية الأنظمة الديموقراطية. ما خسرت السلطة السياسية مع أفول "الاستقلال" وسلطة الأمل لم تربحه في مؤسسات يمكن لها أن تطالب بشرعية ديموقراطية، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي مع بروكسيل. هذا الخلو النسبي للسلطة ترك المجال حراً لقيام سوق من دون حدود، ما جعلنا نتحول من مجتمعات سياسية إلى مجتمعات يحكمها "السوق". مكرسة ما اصطلح على تسميته "هزيمة السياسة"، وأمكن قياس هذه الأخيرة في تنامي البطالة والهشاشة في العمل وازدياد اللامساواة إلى حدود قصوى، والتي أدت إلى تهميش عدد كبير من الناس، الذي عنى في العمق "إنكار المواطنة" والتخلي عن المسؤولية السياسية في الإدماج الاجتماعي، وهو ما دلّ على تراجع المواطنة وبالتالي الديموقراطية.

لا تتمثل السلطة في العمل الحكومي فحسب، بل أيضاً في الخطاب وما يثيره من تبني له وتأييد. وكما شدد ميشال فوكو، فإن الخطاب تأكيد لسلطة مرتبطة بسياسة هو الصفة الأساسية لها. فالكلام السياسي في المقام الأول وضع المجتمع داخل خطاب. إنه تمثيل شامل يرى منه كل واحد نفسه ويأخذ موقعه انطلاقاً منه، فالخطاب السياسي وثيق الصلة بالمعنى والهوية الجماعية للمدنية وللأمة تالياً.

يعاني هذا الخطاب اليوم أزمة - كما يقول الكاتب - فعدا نفاذ محتواه الأيديولوجي هناك عدم القدرة على حشد تأييد الناس له، أي عدم القدرة على جعلهم يحلمون. وثمة أيضاً الشروط الجديدة لاستقبال الخطاب. فمجتمع الأفراد بات أكثر تعليماً واستقلالاً وأكثر نقدية، يميزه التنوع والتنافر. ولم يعد بإمكان أي خطاب سياسي - ما عدا وقت الأزمات - أن يفرض نفسه على المجتمع ويحظى بالقبول العام. فسلطة الخطاب التي كانت تضع قوة

السياسة لم تعد إلا- مجرد خطاب للسلطة، وأضحت السياسة بعيدة عن التمثيل الحقيقي للمجتمع المدني.

في المفهوم التقليدي للديموقراطية تسمح المساواة بين المواطنين والحوار والتداول في ما بينهم بوجود تسوية تتيح التعبير عن ديموقراطية مباشرة دائمة داخل المدينة. فالتسوية في أثينا القديمة -هدف الديموقراطية- تأسست على أخلاقيات الحوار والنقاش. ومع مرور الزمن انتهى الأمر ببروز ما أطلق عليه الديموقراطية التمثيلية بوصفها مرحلة عليا في الديموقراطية. وفي تبني هذا المفهوم جرى التخلي عن المجتمع السياسي للمتساوين وللمواطنين الشركاء لمصلحة مجتمع هرمي تراتبي رمزه وقمته التمثيل السياسي في آن. بيد أن الظروف التي أسبغت شرعية على الديموقراطية التمثيلية وأمنت استمراريتها لم تعد هي نفسها. فالفردية خصوصاً لم يعد لها المعنى نفسه، إذ انتقلنا من فردية "التحرر" إلى فردية "التوكيد" غير المبالية بأي تماه مع المؤسسة. فلم تعد المواطنة تؤسس للفردية بل العكس. هذا الفرد لم يعد يرى نفسه في أي شكل من أشكال التمثيل وخصوصاً إذا ارتدى دلالة سياسية أو سلطوية. إنه ليس انكفاء على الذات بقدر ما هو "تحريك" للذات والتزامها لأعمال جماعية تغلب عليها الصفة الذاتية وتقع خارج إطار الدائرة العامة أو الدولية، ولا يدفعها أي طموح أو رغبة لأي سلطة. فصورة المناضل أو التابع الخاضع والمنضبط أضحت من الماضي.

هذا التطور نحو الفرد المتغير والشريك والنقدي يجعل من الصعب جداً أن يجد نفسه "ممثلاً" من طرف ما. وهذا النمط في التمثيل الجديد لا يزال البحث عنه جارياً. وبسبب عدم قدرته على تمثيل صحيح للمجتمع المدني يجد التمثيل السياسي نفسه عاجزاً عن إشاعة الأوهام.

والحال، تقوم السياسة التي تحمل شرعية عادةً على ملء وظائفها الكبيرة التي هي: ممارسة السلطة وصوغ خطاب وتمثيل المجتمع المدني، ويجري الاعتراف بها على هذا الأساس. ولما لم يكن الحال تماماً على هذا النحو، وفي مواجهة النقد تلجأ الطبقة السياسية إلى الاحتماء خلف الانتخابات والاقتراع العام كي تبرر شرعيتها. لا يتعلق الأمر، بحسب الكتاب، بوضع مبدأ الانتخاب موضع المساءلة إذ أنه شرط ضروري بدون شك للديموقراطية، ولكنه غير كاف. فأمام قصور السياسة المعبر عنه بانحطاط الديموقراطية التمثيلية لا بد من إصلاح يحمل تصوراً آخر للسياسة يأخذ في الاعتبار التحول في المجتمع وتوزيع جديد للأدوار يلبي آمال المجتمع المدني. ولا يمكن للطبقة السياسية نفسها -في رأي الكاتب- التصدي لهذا الإصلاح. فالجواب يأتي من الجسم الاجتماعي ومن النضج الذي بلغه المجتمع المدني. فمن الأدنى، كما هو الحال دائماً وبصبر يجب إعادة بناء نظام سياسي يتمتع بمصداقية. التغيير الموعود إذاً يأتي من "تحت" من جانب المجتمع المدني الذي هو في أساس النظام الديموقراطي نفسه. فنهاية الخلاصات المنتظرة وفشل الأنظمة الإيديولوجية يشجع في الواقع هذه العودة لليوتوبيا الديموقراطية إذ غدت هذه الأخيرة مطلباً للحاضر لا- أملاً- للمستقبل. تملك وفقاً لجذورها "نظامها" الخاص بها ومبداها

ومبناها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: الديمقراطية ليست ليبرالية ولا اشتراكية، إنها تكفي نفسها بنفسها.

ثمة ببساطة عودة إلى منابع الديمقراطية والحداثة التي يعبر عنها "العقد الاجتماعي". إذ أن تطور الرابط الاجتماعي يقودنا اليوم نحو هذا العقد الأصلي أساس كل ديمقراطية حقة.

والحال، لم يعد التطلب الديمقراطي "عقيدة" أقلية متتورة، بل طاول كل الفئات الاجتماعية والمواقف وأضحى مقيماً في قلب كل المطالب والنزاعات وبات ثابتة من الثوابت ويوتوبيا القرن القادم، الأمر الذي يضع كل فرد أمام مسؤولياته. فالديمقراطية مرهونة بمساهمة كل شخص وهي تتجذر في اليومي وتهجر الدائرة السياسية لمصلحة الدائرة المدنية، وفي حين تتراجع الأحزاب نجد الجمعيات تزدهر وتحظى بتأييد الناس الذين باتوا يدركون أن مستقبل الديمقراطية مرهون بها.

إن إعادة بناء السياسة بمعنى "الحكم الرشيد الديمقراطي" للمدنية يمر عبر المؤسسات والجمعيات. والتركيز الحالي على مفهوم "المجتمع المدني" يُعبر عن قوة هذه الجمعيات وعن وقع فكرة احتمال تمثيل المجتمع لذاته وبفعله على ذاته، ما يؤكد وجود المجتمع كقوة سياسية تامة. فالصعود القوي للمجتمع المدني يحول المجتمع إلى مجتمع سياسي وجسم سياسي عاقداً الصلة مجدداً مع مخيال "مجتمع يحكم نفسه بنفسه".

تبقى بحسب الكاتب، مسألة "الحيز العام" كحيز مفضل للنقاش والتداول الديمقراطي والذي يحتاج إلى بناء. إذ يتوجب على المجتمع المدني الذي يظهر أكثر فأكثر على الساحة الوطنية أو الدولية، أن يجد صيغته الخاصة في التنظيم والتعبير جاعلاً من "الحيز العام" ما يجب أن يكون عليه في النظام الديمقراطي أي جاعلاً منه حيزاً للجمهور.

(* كاتب ومفكر فرنسي.